المحاضرة الثانية: النظرية السلطوية

تمهيد:

تختلف عملية الاتصال تبعا لاختلاف المجتمعات كونها تتأثر بالقيم والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتغير فعالية وسائل الاعلام والاتصال وفق تداخل المتغيرات أيضا، وهذا ما يفسر اختلاف وجهة نظر القائمين بعملية الاتصال والأكاديميين، مما أثرى الساحة العلمية بالعديد من النظريات.

وقد اختلف الدارسون في تصنيف النظم الإعلامية الموجودة في العالم، وهو ما يبرر وجود عدة تصنيفات لها تختلف كما أشرنا باختلاف وجهة نظر الباحثين.

وتجدر الإشارة انه بعد الحرب العالمية الثانية ظهر توجه تصنيف وسائل الاعلام وربطها بالنظم السياسية، وظهرت بذلك عدة اتجاهات في هذا المجال.

فكانت أول محاولة سنة 1959 مع المفكر "**تشارلز رايت**"، حيث صنف النظم الاعلامية الى سوفييتي، صيني، بريطاني، أمريكي، فأنظمة الدول غي الصناعية.

وفي سنة1962 قدم "**ريموند ويليامس**" تصنيفا آخر وهو: النظم الإعلامية، أبوية، تجارية، ديمقراطية.

ليليه في سنة 1964 تصنيف المفكر "**تامورس**" الى أربعة نظم إعلامية، الأولى تلك التي تخضع لإدارة الدولة، والثانية التي يديرها العموم والنوع الثالث تلك التي تعمل على المشاركة العامة والرابعة يتم تسييرها كمشروع خاص.

وتلت جهود المفكرين لمحاولة تصنيف الأنظمة الإعلامية، الا أن التصنيف الذي حقق نوعا من الاجماع والاتفاق هو ذلك الذي قدمه الثلاثي **ولبر شرام، فريد سيبرت وتيودور بيترسون** في كتابهم الشهير: "**أربع نظريات للصحافة**" وهي تلك التي سوف نتناولها بالشرح والايضاح خلال هذا السداسي وهي النظرية السلطوية، الليبرالية، الاشتراكية، المسؤولية الاجتماعية، وهذا ارتكازا على الأنظمة الاجتماعية والسياسية القائمة كمرجع للنظام الإعلامي. وتلت هذه النظريات أخرى بنيت على أنقاض الأولى تحاول تفسير العملية الاتصالية، وكذا تحديد الوظائف المنوطة بها.

2- النظرية السلطوية

1/2الجذور التاريخية للنظرية:

بداية، نشير ان النظرية السلطوية كانت سائدة في أوربا الغربية بين عام 1500 و 1700، وهي التي تعرف في التاريخ الأوربي بالقرون الوسطى، اما الفلسفة السياسية لفكرة السلطة تاريخ طويل، يمكن تتبعه حتى نصل الى نظرية أفلاطون الذي يعد أكبر مناصر للقانون والنظام، والمدافع عن حكم الأرستقراطية الفاضلة، وكان يرى أنه عندما تقسم السلطة بالتساوي في الدولة، فإن بذور انهيار وتفكك الدولة تكون قد بدأت. وإن الجماهير غير قادرة تعليميا ونفسيا وعقليا على اتخاذ قرارات تتعلق بأمورهم وحياتهم.[1]

ويعطي أفلاطون الحكام من خلال نظرته الى المجتمع، قدسية عليا ويدا مطلقة في التحكم بأمور الشعب وأحواله، ويخولهم حق التصرف بحجة عدم مقدرة الشعب في التفكير السليم والمنطقي للأمور.

وقد استمرت نظرية السلطة على النهج الذي رسمه أفلاطون حتى عصر الطباعة ولكن بأشكال مختلفة، على يد فلاسفة آخرين من أمثال ميكيافيلي الذي دعا هو الآخر الى إخضاع كل الأمور لأمن الدولة، وعليه فالرقابة أمر ضروري لا نقاش بخصوصه.

وقد أسهم الكثير من المفكرين ومنهم توماس هوبز، هيغل، ونيتشه في تطوير مفهوم نظرية السلطة وصولا الى تطبيقها في كثير من الدول السلطوية مثل ألمانيا النازية، وإسبانيا في عهد حكم فرانكو.

فحسب "هوبز" يرى أن الدولة لا تستطيع أداء مهامها إلاَ إذا كان الحاكم يتمتَع بسلطة كاملة غير محدودة، فإذا كان الإنسان بطبعه أناني، ويبقى دائما كذلك، فإن العامل الوحيد الذي يمكن أن يجمع شملهم بفاعلية هو السلطة المركزية المتمثلة في هيئة الحاكم.

وأعتبر أن التصور السلطوي لما هو أخلاقي يتوقف على رغبة الله أو الحاكم، وأن الحاكم في نهاية الأمر هو الذي يؤول القوانين الإلهية، وعليه فإن مصدر الأخلاقي والاجتماعي يتمثل في سلطة الحاكم.

و الملاحظ الآن، على الرغم من مرور وقت طويل على ظهور هذه النظرية، الاَ انها ماتزال صالحة لدى كل نظام يمارس السلطة الدكتاتورية ويصادر حريات الآخرين.[2]

2/2 دعائم النظرية:

تستند النظرية السلطوية على ثلاثة ركائز وهي:

1-**مذهب الحق الإلهي:**

لقد اعتمد على المذهب الملوك في الحكم، وتوارثه النبلاء، واحتفظ هؤلاء عن طريقه بأوضاعهم.

2-**الكنيسة الرومانية:**

كان للكنيسة سلطة واسعة وهيمنة شملت الملوك، سببها هو ادعاء رجال الكنيسة السلطة الإلهية.[3]

3- **التاريخ الطويل للفلسفة السياسية لفكرة التسلطية:**

كما أوضحناه أنفا، فكرة التسلط تعود أساسا الى المفكر أفلاطون، والتي مفادها تحديد مصلحة الجماعة في يد فرد أو فئة، فالشعب غير جدير على أن يتحمل المسؤولية أو السلطة التي هي ملك للحاكم أو السلطة التي يشكلها.

بمعنى آخر فان الأفراد في المجتمع السلطوي يختلفون في قدراتهم العقلية ومهاراتهم الفكرية، وهذه الاختلافات تنعكس واقعيا في البناء الاجتماعي. فأفراد المجتمع لا يميزون بين ما يضرهم وما ينفعهم، وعليه يجب أن تتكفل السلطة بهم وتختار في مكانهم.

ترتبط هذه النظرية بنظم الحكم الاستبدادية التي لا تؤمن بالديمقراطية ولا بالحريات العامة، وتمثل الصحافة فكر النخبة التي تسيطر على الأجهزة، وتوجه الصحافة وتعكس آرائها وكل ما يخدم هذه الفئة أو الدولة نفسها.

فالصحافة كما أشرنا، تعتبر كأداة لنشر مواقف الدولة للجمهور، وإعلامهم الخطأ والصواب حسب تفسير الدولة للمواضيع، وإعطاء البيانات الرسمية الصادرة عن النخبة الحاكمة، فتعد بذلك الصحافة أداة في يد الدولة تستعملها لتحقيق أهدافها ونشر أيديولوجياتها.

فالجماهير في مرحلة البناء لا يجب أن تشتغل بالقضايا الثانوية ولا يجب أن تنحاز عن هدفها في البناء والتشييد بل يجب أن تكون وسائل الاعلام مدرسة للتنشئة بمفهومها السياسي الاجتماعي و الثقافي، وحسب ولبر شرام اتجهت بعض الدول النامية للعمل بهذا المبدأ في إدارة وسائل إعلامها وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والحاجة الى وحدة العمل تجعل من وسائل الاعلام في خدمة الأهداف التي تحددها السلطة السياسية[4].

وتعمل هذه النظرية على الدفاع عن السلطة، ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام، حيث تقوم الحكومة على مراقبة ما يتم نشره، كما يمنع على وسائل الإعلام نقد السلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة. وتشمل هذه الآليات أيضا العقوبات التي تنجر عن تجاوز هذا المبدأ كالغرامات وتوقيف الإصدار والسجن[5].

3/2 مبادِى النظرية:

ترتكز النظرية السلطوية على جملة من المبادئ أهمها:

1-تتبع هذه النظرية من فلسفة الحكم المطلق للملك أو الحكومة أو للإثنين معا.

2-تجسد هذه النظرية نظاما إعلاميا ساد في بريطانيا خلال القرنين السادس والسابع عشر.

3-تعتبر وسائل الاعلام أداة في يد السلطة وهدفها الأساسي هو مساندة السلطة الحاكمة.

4-وجوب الحصول على رخصة من السلطة للممارسة النشاط الصحفي

5-مراقبة كل ما يكتب في وسائل الاعلام

6-منع منعا باتا نقد للسلطة الحاكمة.

7-عقوبات صارمة لكل من يخالف آراء السلطة

4/2 الخصائص الإعلامية لنظرية السلطة:

يعد النظام الإعلامي السلطوي من أقدم الأنظمة الإعلامية التي عرفتها البشرية، لأنه وجد في مرحلة الاعلام الشفهي، ومرحلة الاعلام الخطي، أي أنه مرافق لظهور كل من المجتمعات البشرية والسلطة معا، عكس الاعتقاد القائل إن النظام الإعلامي السلطوي ظهر بظهور الطباعة ووسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى.

وقد ظل هذا النظام الإعلامي يتحكم في الصحف والكتب المطبوعة لقرنين كاملين، أي منذ ظهور الصحافة وحتى قيام الثورة الفرنسية التي ثارت عن الوضع السائد معلنة عن ميلاد عهد جديد وقيام نظام إعلامي آخر تزامن ونشأة وسائل اعلام جديدة في كل من أوربا والولايات المتحدة، جاءت لتنافس الصحافة المكتوبة وهي الوسائل السمعية البصرية كل من الإذاعة والتلفزيون وفي وقت اخر الانترنت وما اتاحته من وسائط جديدة.

وثمة مجموعة من الخصائص التي تميز النظام الإعلامي السلطوي وهي:

1-**تقييد التراخيص:** يتمثل سيطرة الأنظمة السلطوية على المجال الإعلامي في القرن السادس عشر من خلال إصدار التراخيص للطابعين والناشرين، وتمنح التراخيص الاً للذين يبدون ولاءهم للنظام.

2 -**تشديد الرقابة:** ترجع ملكية وسائل الاعلام في النظام السلطوي الى الدولة، بحكم أنها مصدر الحقيقة والمعرفة، وهي التي لها الأولوية في نظام قيم المجتمع، وفي تصوَر هذا النظام لا يمكن السماح بالاستعمال الحر لوسائل الاعلام، لهؤلاء الذين هم في أغلب الأديان، عاجزين عن إدراك المغزى الكامل لأهداف الدولة، أو جاهلين لها، بتهديد نجاح ما هو في خدمة الصالح العام.

إلاَ أن هذا لم يمنع من امتلاك خواص لوسائل إعلامية في النظام السلطوي، لكن دائما في إطار سلطة الدولة، وهذا بإقرار حق الامتياز، بحيث أن السلطة، هي التي تختار من بين الأفراد الطابعين، و الناشرين من له حق امتلاك الوسيلة الإعلامية.

وعلى سبيل المثال لقد ظهرت الرقابة في انجلترا في القرن الساس عشر حيث عينت الحكومة الرقيب الذي يراجع ما تكتبه الصحف في أمر السياسة والدين مراجعة دقيقة، وفي القرن السابع عشر تضاعفت المطبوعات وأضحت الرقابة عليها أمرا شبه مستحيلا الى جانب عوامل أخرى.

3 -نظام الامتياز: كما أشرنا أنفا يتمثل نظام الامتياز في منح الرخصة للفرد الذي يظهر ولاءه للسلطة، ومنعها بالتالي ممن تشك في ولائهم.

4-المحاكمة: بعد أن وجدت الأنظمة التسلطية صعوبة الرقابة على المطبوعات، فرضت عقوبات على كل من يخالف توجهاتها او انتهكوا قواعد السلوك القائمة وهذا بعد مثولهم أمام المحاكم، وكانت التهم الموجهة للناشرين في مجالين اثنين هما: الخيانة ، والتحريض .

فكانت تهمة الخيانة تصنف حسب ثلاثة أشكال:

1-محاولة قلب نظام الحكم.

2-الشروع في نشاطات يمكن أن تؤدي الى إسقاط الحكومة

3-الدفاع عن سياسة ترمي الى إحداث انقلاب يعتبر خيانة ضد المجتمع. أما تهمة التحريض فكانت تستعمل ضد المعارضة التي لا يمتثل أعضاؤها الى قوانين الدولة، كما أوجدت الأنظمة السلطوية قوانين تنص بمحاكمة، الأفراد الذين يحاولون من خلال المناقشات العامة، أو الدعوة الصريحة الى تغيير ممارسة السلطة.

5- شراء الأقلام: عمدت على منح أموال سرية لأصحاب بعض الصحف لشراء هممهم بدل من أن تصدر صفا رسمية خاصة بها.

6- فرض الضرائب: عمد النظام السلطوي بغية إرهاق الصحف و النشريات وإبعادها عن أهدافها فرض ضرائب عليهم.

7-مركزية المعلومات: لا يحق لوسائل الاعلام نشر المعلومات، لا يكون مصدرها النظام وأجهزته فهي بذلك تتحكم في مصادر الأخبار[6].

5/2 نقد النظرية:

لقد وُجهت الى هذه النظرية جملة من الانتقادات نجملها في النقاط التالية:

1-سيطرة الحكام على وسائل الاعلام، وجعلها مجرد خادم لمصالح الحاكم دون المحكوم، بمعنى آخر جعل وسائل الاعلام لسان السلطة الحاكمة،

2-سيطرة الحكام على الوسائل بحجة تنفيذ أنشطة الحكومة، هو انفراد متشدد بالحكم وعدم إعطاء الفرصة للبقية في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع،

3-احتكار السلطة للوسائل الإعلامية واعتمادها كوسيلة، هو ذريعة لتغطية عجزها وضعفها في إدارة الشون العامة،

4-احتكار المعرفة والفكر من قبل الحكام ومستشيريهم،

5-الرقابة المشددة على الطبع والنشر من قبل السلطة[7].

المراجع:

1-أحمد بدر، **الاتصال بالجماهير بين الاعلام والدعاية و التنمية**، الكويت، وكالة المطبوعات،1982

2-عون مارتن، **نظم الاعلام المقارن**، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع،1990 .

3-محمد موفق الغلاييني، **الاتصال بالجماهير بين الاعلام والدعاية والتنمية: وسائل الاعلام وأثرها في وحدة الأمة**،

4-هاني رضا ورامز عمار، **الرأي العام والاعلام والدعاية**، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998، ص:134-135.

W shramm, **communication and national development**, in Lucian pye ed, -5 p320.

6- فلاح كاظم المحنة، **علم الاتصال بالجماهير: الأفكار، النظريات، الأنماط**، الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2001، ص207. .

7-فلاح كاظم المحنة، **علم الاتصال الجماهيري**، الطبعة الأولى، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2005، ص:207.